Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

11 Mai 2011
11 ماي 2011

حوار حقوق الإنسان العربي الأوروبي السادس

يقام في الفترة من 11 إلى 13 مايو/ أيار 2011 في وزارة الخارجية الألمانية "حوار حقوق الإنسان العربي الأوروبي السادس لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية". يركز المؤتمر على موضوع "منع التعذيب".

جدون مزيداً من المعلومات عن الحوار العربي الأوروبي تحت الرابط التالي http://aehrd.info/j02/

يقوم بافتتاح الحوار كل من الأستاذة الدكتورة بياته رودولف مديرة المعهد الألماني لحقوق الإنسان ومحي الدين طوق مدير المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن. كما ستشارك في الحوار شخصيات قيادية دولية في مجال حماية حقوق الإنسان وستتحدث عن الوقاية من التعذيب، من بين هذه الشخصيات سيكون رئيس لجنة مناهضة التعذيب في مجلس أوروبا السيد لطيف هوزينوف والسيدة ليزا سيكاجيا من المفوضية العليا لحقوق الإنسان. فضلاً عن ذلك سيقوم الأستاذ سيد طوربي بعرض وجهة نظر جامعة الدول العربية.

معلومات إضافية:

يقام منذ عام 2007 سنوياً "حوار حقوق الإنسان العربي الأوروبي لمؤسسات حقوق الإنسان الوطنية" ويشارك فيه فضلاً عن ممثلي مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية أيضاً خبراء من مجالات العلوم والمجتمع المدني والسياسة، حيث يناقشون موضوعات مثل مكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان (الأردن 2007) وكذلك الحماية من الاضطهاد (الدنمارك 2007)، أو الهجرة وحقوق الإنسان (المغرب 2008) والعمالة المتنقلة وحقوق الإنسان (لاهاي 2009) وأخيراً حقوق المرأة (قطر 2010). كما يشارك المعهد الألماني لحقوق الإنسان سنوياً في المشاورات ويقوم هذا العام بدور المُضيف.

مصدر النص. وزارة الخارجية الألمانية

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

انعقاد اللقاء السادس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي الأوربي في برلين بمشاركة المغرب

ينعقد في برلين، ابتداء من بعد غد الأربعاء، اللقاء السادس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي الأوروبي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، حول "التعذيب و سيادة القانون"، بمشاركة المغرب.
وحسب بيان للمعهد الألماني لحقوق الإنسان، الذي يستضيف اللقاء، سينكب المشاركون على تحليل موضوع التعذيب وسيادة القانون في العالم العربي، في القانون والممارسة، مع التركيز على التحديات والثغرات والأولويات ومجالات الإصلاح، وبحث كيفية مساهمة الحوار في إغناء أجندة حقوق الإنسان على المستوين الدولي والإقليمي، والدور المنوط بالمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان احترام وحماية هذه الحقوق وعدم انتهاكها، والخطط الراهنة والمستقبلية لمباشرة الإصلاحات في مجالات وسياسات حقوق الإنسان.
وسيتم تشكيل فريق عمل للانكباب على تحليل الثغرات التي تشكو منها قوانين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان قياسا على مبادئ باريس، ودورها في بناء المؤسسات الديمقراطية في الدول التي تشهد انتقالا نحو الديمقراطية، وفي إعداد الخطط الراهنة والمستقبلية لمباشرة الإصلاحات في مجالات حقوق الإنسان.
وستقدم خمس بلدان عربية (مصر، المغرب، الأردن، تونس، فلسطين) وثلاث بلدان أوربية (ألمانيا، الدنمارك، اليونان) مداخلات وأوراق عمل حول تشريعاتها وممارساتها الوطنية الحالية على ضوء الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعذيب وسيادة القانون.
وسيحضر المغرب في هذا اللقاء ممثلا بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي سيترأس أمينه العام السيد محمد الصبار، الجلسة الأولى من جلساته حول "إدماج نتائج الحوار العربي الأوربي لحقوق الإنسان في عمل المنظمات الدولية والإقليمية". كما يشارك في أشغال اللقاء السيد مصطفى الريسوني، مستشار لدى رئيس المجلس الوطني.
ويشار إلى أن المجلس الوطني الحقوق الإنسان هو عضو الأمانة العامة لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي الأوربي، إلى جانب المعهد الألماني لحقوق الإنسان والمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان والمعهد الدنماركي لحقوق الإنسان.
وكان المغرب قد احتضن اللقاء الثالث لبرنامج الحوار العربي الأوربي لحقوق الإنسان، الذي انعقد بالرباط في ماي 2007، في موضوع "الهجرة وحقوق الإنسان".
وينتظم حوار حقوق الإنسان العربي الأوربي داخل شبكة تضم مجموعة من المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في المنطقتين العربية والأوربية، بهدف تعزيز وتشجيع التفاهم بين أوروبا والعالم العربي حول قضايا حقوق الإنسان عبر إطلاق مسلسل لتطوير عمل المؤسسات الوطنية في المنطقتين العربية والأوربية، وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أون مغاربية On Magharebia
الابداعي في التناول والتميز في الأداء
أضيف في 10 ماي 2011 الساعة 03:30:44

سيشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممثلا بأمينه العام محمد الصبار ومصطفى الريسوني، مستشار لدى الرئيس، في فعاليات اللقاء السادس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان حول "التعذيب وسيادة القانون"، المرتقب تنظيمه بالعاصمة الألمانية برلين من 11 إلى 13 ماي 2011.

وفي إطار هذا اللقاء، سيتم تنظيم عدد من الجلسات تتخللها مداخلات تتمحور حول موضوع "التعذيب وسيادة القانون". هكذا سيتطرق اللقاء إلى مواضيع تتعلق بإدماج نتائج الحوار العربي - الأوربي لحقوق الإنسان في عمل المنظمات الدولية والإقليمية، من خلال مداخلات منظمات دولية وإقليمية حول التعذيب وسيادة القانون وحول كيف يمكن للحوار العربي الأوربي أن يساهم في إغناء أجندة حقوق الإنسان على المستوى الدولي والإقليمي.

وفي نفس الإطار، سينكب المشاركون على تحليل موضوع التعذيب وسيادة القانون في العالم العربي، في القانون والممارسة، مركزين على التحديات والثغرات والأوليات ومجالات الإصلاح. كما ستتطرق خمسة بلدان عربية وثلاثة بلدان أوربية إلى عرض تشريعاتها وممارساتها الوطنية الحالية على ضوء الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتعذيب وسيادة القانون، بما في ذلك التحديات التي تواجهها هذه الدول والآفاق والصعوبات المطروحة عليها.

وسيناقش اللقاء كذلك التطورات الأخيرة التي يعيش على وقعها العالم العربي، من خلال طرح التحديات التي تواجه أجندة حقوق الإنسان ومناقشة الدور الذي تلعبه، أو الذي يجب أن تلعبه، المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لضمان احترام وحماية هذه الحقوق وتحديد الخطط الراهنة والمستقبلية لمباشرة الإصلاحات المرتبطة بالسياسات الحقوقية.

وسيتم العمل على تشكيل فريق عمل سيحاول على مدى 12 شهرا تحليل ثغرات قوانين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على ضوء مبادئ باريس الناظمة لهذه المؤسسات وتحليل دورها في بناء المؤسسات الديمقراطية في الدول التي تشهد انتقالا نحو الديمقراطية ودورها كذلك في إعداد الخطط الراهنة والمستقبلية لمباشرة الإصلاحات في المجالات والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان.

هذا وسيخصص اللقاء جلسة خاصة حول "تصدير التعذيب وتسليم المتهمين وتسفيرهم إلى بلدان أخرى بقصد تعذيبهم فيها" وجلسة أخرى لعرض ومناقشة تقرير مجموعة العمل المعنية بالهجرة وحقوق الإنسان وتقرير برنامج بناء القدرات في مجال حق الوصول إلى المعلومة وتقرير مجموعة العمل المكلفة بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

وسيشارك في هذا اللقاء، بالإضافة إلى المؤسسات الوطنية المنخرطة في برنامج حوار حقوق الإنسان العربي – الأوربي، الذي تضم أمانته العامة المجلس الوطني لحقوق الإنسان (المغرب) والمعهد الألماني لحقوق الإنسان والمركز الوطني الأردني لحقوق الإنسان والمعهد الدنمركي لحقوق الإنسان، ممثلين عن لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، لجنة منع التعذيب بالمجلس الأوربي لحقوق الإنسان، برنامج حقوق الإنسان بقسم المؤسسات الوطنية والآليات الإقليمية بالمفوضية السامية لحقوق الإنسان، الأمانة العامة للجامعة العربية، المنظمة العالمية لمناهضة التعذيب، جمعية مناهضة التعذيب، اللجنة العليا المكلفة بالتقصي في الجرائم المرتكبة خلال أسابيع الثورة التونسية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والمركز الدنمركي لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، بالإضافة إلى عدد هام من الخبراء الدوليين.

يذكر أن اللقاء الخامس لبرنامج حوار حقوق الإنسان العربي-الأوربي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان انعقد بالعاصمة القطرية الدوحة حول"حقوق المرأة" (10 مارس (2010، في حين انعقد اللقاء الرابع بلاهاي بهولندا حول موضوع "حقوق العمال المهاجرين" (مارس 2009)، والثالث بالعاصمة المغربية

Revue de presse du Conseil national des droits de l'homme

الرباط حول موضوع "الهجرة وحقوق الإنسان" (ماي 2007) والثاني بالعاصمة الدنمركية كوبنهغن حول موضوع "التمييز"(أكتوبر 2007)، في حين انعقد أول لقاء عربي أوربي حول حقوق الإنسان بالعاصمة الأردنية عمان حول موضوع "الإرهاب وحقوق الإنسان" (أبريل .(2007

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

السكينة للحوار

معتقلو خلية"امغالا" يشككون في قضية الأسلحة التي تم الكشف عنها

وجه المعتقلون ضمن خلية"امغالا"، التي أعلنت وزارة الداخلية المغربية يوم 4 يناير الماضي عن تفكيكها واعتقال أفرادها على الحدود مع الجزائر في الصحراء، نداء إلى الرأي العام الداخلي والخارجي، شككوا فيه في الاتهامات الموجهة إليهم واتهموا المخابرات المغربية بصنع هذا الملف.

وقال البيان، الذي توصل منتدى الكرامة لحقوق الإنسان بنسخة منه:"قد سمع القاضي والداني من أمتنا المغربية التي عانت فيما مضى ولا تزال تعاني اليوم وستبقى غارقة في بحر من المعاناة مداده ظلم وقهر وفساد منقطع النظير ما لم يتم طرد رؤوس الفساد المتسلطين على رقاب العباد.

قد سمعت بنبإ تفكيك ما أصبح يعرف بخلية أمغلا في بداية شهر يناير من العام الجاري، وفي حقيقة الأمر أن معظم ضحايا هذا الفيلم الذي كتبت فقراته من طرف كتاب أشباح يعملون في أخفى الخفاء وصورت مشاهدة في دهاليز وأقبية المخابرات."

وكشف المعتقلون ضمن الخلية المذكورة أنهم تعرضوا للاختطاف قبل الإعلان الرسمي عن تفكيك الخلية المشار إليها والكشف عن كمية الأسلحة التي وجدت بالمنطقة التي تحمل نفس الإسم.

وذكروا أنه تم اختطافهم بالقرب من مساكنهم مساء يوم 31 أكتوبر 2010 في كل من الناظور وتاونات وفاس والرباط وسيدي سليمان والمحمدية والدار البيضاء والجديدة.

فيما اختطف خمس ضحايا قبلهم بشهور، بينما اختطف آخر في أواخر شهر يوليو2007 من مطار محمد الخامس بالدار البيضاء ويدعى هشام الربجة "الذي أحيل إلى محكمة عسكرية في خرق واضح وصارخ لحقوق الإنسان"، حسب البيان، الذي أضاف أن هذا الأخير صرح لكل من قابلهم من المسؤولين بمدى الظلم الذي لحق به طيلة ثلاث سنوات ونصف قضاها في أقبية المخابرات بالمعتقل السري بتمارة كما هو الحال بالنسبة لسائر الضحايا.

وقال المعتقلون إنه قد تم تقديمهم للإعلام والاعتقال العلني بتاريخ 14/01/11وللشرطة بتاريخ 2011/01/04 "وقد مكثنا لديهم 9 أيام ليلها ونهارها معصبي الأعين تحت حراسة مشددة في أوضاع مزرية مهينة وقد نال منا الجوع بسبب قلة الأكل فيما عانى بعضنا من أمراض عديدة وأصيب البعض بأمراض نفسية مما جعلهم دائمي الصراخ من هول ما لاقوا ورأوا عند المخابرات وبسبب جهلنا التام بالتهم الموجهة إلينا.

فتفاجئنا بهذا الفيلم الذي أخرج وأنتج بطريقة هوليودية وقد بين فيه مخرجوه مدى استهتارهم واستخفافهم بعقول المغاربة وظنهم بأن المغاربة أغبى من أن يفطنوا بمسرحية كهذه.

ونحن بدورنا نحيط علما كل المنظمات الحقوقية والجهات المسؤولة وكل من نذر نفسه للدفاع عن حقوق المظلومين بمدى الظلم الذي لحق بنا في جوانتنامو المغرب المتمثل في سجن سلا 2 الجديد، الذي أعد خصيصا لقهر العباد فاستقبلنا في هذا السجن يوم الجمعة 2011/01/14 في الواحدة ليلا بنفس الأسلوب الذي عومل به معتقلو جوانتنامو."

وطالب المعتقلون بمقابلة رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الهيئة الجديدة التي تم إنشاؤها مؤخرا"لمعرفة حقائق مهمة من قبل المجموعة سالفة الذكر، والحقائق التي تخص قضية الأسلحة المزعومة التي لفقت لنفس المجموعة."

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

الإعلان قريبا عن إغلاق معتقل تمارة السري ، من يكون الرجل الذي عجل بهذا القرار الصائب ؟

ذكرت أسبوعية " الأسبوع الصحفي " لهذا الأسبوع أن الإغلاق الذي سيشمل قريبا المعتقل السيء الذكر لتمارة ، جاء بسبب إلحاح محمد الصبار رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان . وجاء في العدد المذكور أن مطلبا استعجاليا للرئيس السابق للمنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف والذي قدمه لمحمد الناصري وزير العدل ، كان بمثابة النقطة التي أفاضت الكأس . وعجلت باتخاذ هذا القرار الصائب ، الذي ارتاحت له كل الفعاليات الحقوقية ببلادنا . وقد شاهد أكثر من شاهد عيان الفاركونيط البوليسية تخرج مشحونة بالمنقولات من مركز تمارة للتعذيب ، والذي كتب عنه وقيل الكثير ، وقد خرجت للعلن مؤخرا شهادات تقشعر لها الأبدان ، روى أصحابها كيف تم تعذيبهم بهذا المعتقل السري التابع لمديرية حماية التراب الوطني ، التي يرأسها عبد اللطيف الحموشي .

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

ضحايا الانتهاكات المغربية يواصلون اعتصاما داخل مقر المجلس المغربي لحقوق الإنسان بالعيون المحتلة لليوم الـ20

علن ضحاي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بالصحراء الغربية، في بيان لهم يوم الثلاثاء، عن نيتهم مواصلة اعتصامهم المفتوح بمقر المجلس المغربي لحقوق الإنسان بمدينة العيون المحتلة، وتصعيد نضالاتهم احتجاجا على التجاهل والتهميش الذي لقيه ملفهم من طرف سلطات الإحتلال المغربية.

وكانت مجموعة تمثل هؤلاء الضحايا قد شرعت في الإعتصام المفتوح منذ يوم 22 ابريل الماضي، احتجاجا على تماطل نظامر الرباط في معالجة ملفات ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وذوي الحقوق بالصحراء الغربية.

وللتذكير فإن المجلس الإستشاري المغربي لحقوق الإنسان هو هيئة مخزنية مغربية عملت بجد منذ سنوات لتلميع صورة المغرب أمام هيئات حقوق الإنسان الدولية، خصوصا مجلس حقوق الإنسان الأممي، حيث اشترى المغرب صك الغفران باعترافه المنقوص عن مسؤوليته.

وفيما يلي النص الكامل لبيان المجموعة:

بيان للراي العام3

لازال ضحايا الانتهاكا ت الجسيمة لحقوق الانسان بالصحراء (قلعة مكونة، اكدز، العيون، الحالات الفردية وذوي الحقوق) معتصمين داخل مقر الفرع الجهوي للمجلس الوطني لحقوق الانسان بالعيون ولاكثر من اسبوعين حيث يعانون من التهميش الممنهج بشتى اشكاله وكان الامر لايعني مسؤولي المجلس من اجل تركيع الضحايا واطالة معاناتهم بعد رفضهم الحلول الترقيعية المجحفة، وبناءا على هذا نعلن للراي العام مايلى:

- استنكارنا للتهميش الممنهج ضد الضحايا الصحراويين المعتصمين بمقر فرع المجلس الوطني لحقوق الانسان بالعيون.
- تنديدنا بالتعتيم الاعلامي من طرف الصحافة ووسائل الاعلام.
- اعلاننا عن التحاق عائلات الضحايا بهم كخطوة نضالية للمشاركة في الاعتصام المفتوح.

تأكيدنا على خوض خطوات نضالية تصعيدية تتجلى في:

- اضراب عن الطعام
- مطالبتنا المنظمات الحقوقية المحلية والدولية القيام بزيارات ميدانية لمكان الاعتصام للوقوف على الحالة الانسانية للمعتصمين وجسامة الحيف الممنهج عليهم.
- مناشدتنا الضحايا وذويهم وذوي الحقوق من اجل المشاركة في مسيرة سلمية الى مقر بعثة المينورسو من اجل العدالة الاجتماعية.
- نطالب الاتحاد الاوربي بالتدخل الفوري من اجل استفادة الضحايا الصحراويين من دعم برنامج العدالة الانتقالية.

وفي الأخير نناشد كل الضمائر الحية والغيورة على احترام حقوق الانسان من هيئات حقوقية واعلامية مؤازرتنا في معركتنا الحقوقية من اجل انتزاع حقوقنا المشروعة كاملة.

عن ضحايا الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي وذوي الحقوق بالصحراء

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

Liberté • Égalité • Fraternité
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
MINISTÈRE DES AFFAIRES ÉTRANGÈRES ET EUROPÉENNES

Maroc : mission de François Zimeray, ambassadeur des droits de l'Homme (9 au 11 mai 2011)

L'ambassadeur pour les droits de l'Homme, François Zimeray, effectue actuellement une visite de travail au Maroc du 9 au 11 mai 2011.

Il rappellera le soutien exprimé par la France à l'évolution historique annoncée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI dans son discours du 9 mars dernier. Dans cette intervention, le souverain avait, en effet, annoncé de profondes réformes constitutionnelles visant à renforcer l'État de droit au Maroc et à affirmer la protection des droits de l'Homme et des libertés individuelles.

Durant cette mission, l'ambassadeur rencontrera des autorités nationales ainsi que des responsables d'associations de défense des droits de l'Homme.

Il s'entretiendra notamment avec M. Driss Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), M. Mahjoub El Haiba, Délégué interministériel aux droits de l'Homme, M. Abdelaziz Benzkour, médiateur du Royaume du Maroc et M. Nasser Bourita, chef de Cabinet du ministre des Affaires étrangères.

M. Zimeray visitera le centre d'écoute pour la promotion et la protection des droits des femmes "Nejma" où il rencontrera Mme Aminz Lofti, vice-présidente de l'Association Démocratique des Femmes du Maroc (ADFM).

Il se rendra également au centre médical multidisciplinaire au profit des victimes de la torture et s'entretiendra avec M. Abdelkrim Manouzi, président de l'Association Médicale de Réhabilitation des Victimes de la Torture.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

'The Sixth Arab–European Human Rights Dialogue '

In the sixth Arab-European Human Rights Dialogue Conference the participants will focus on on Torture and Rule of Law.

Published by the Editor

The upcoming Dialogue meeting in Berlin will address the global, regional and national challenges to adhering to international human rights conventions related to torture and rule of law, including the Convention against Torture and its Optional Protocol.

The meeting will also address actions on how to prevent torturous acts and ensure the respect and supremacy of the international human rights law and the related Convention against Torture. This will be tackled by mapping current legislations and practices in both the Arab World and Europe addressing problems, gaps, priorities, and major areas for reform.

During the three days of the Dialogue it is expected that no fewer than 14 NHRIs - seven each from Europe and the Arab world – along with a number of relevant UN, EU and Arab agencies and independent research institutions, where all will discuss how national human rights institutions in the two regions are succeeding - or may be failing - to monitor, promote and protect human rights related to torture and rule of law.

The Dialogue meeting is hosted by the German Institute for Human Rights (GIHR); a member organization of the AEHRD Quartet, which includes in addition to GIHR three organizations, all of which are National Human Rights Institutions (NHRIs) established in accordance with the UN Paris Principles; The National Centre for Human Rights in Jordan, The Moroccan National Human Rights Council and the Danish Institute for Human Rights.

The Sixth Arab-European Human Rights Dialogue (AEHRD) will take place in Berlin on 11th -13th, May 2011

About the AEHRD
The Arab European Human Rights Dialogue (AEHRD) was established in 2006 by The Danish Institute for Human Rights (DIHR) in cooperation with the National centre for Human Rights in Jordan. In 2008, the Moroccan Advisory Council on Human Rights has joint the Dialogue Secretariat to consolidate the Dialogue process and contribute to the Dialogue Secretariat efforts in facilitating the Dialogue process. In 2010, the German Institute for Human Rights joint the AEHRD Troika Secretariat to further support and consolidate the process of the AEHRD process and thus the AEHRD Quartet was formed. The AEHRD process brings together 14 Arab and European NHRIs to discuss human rights issues and come up with a human rights reform agenda for NHRIs to streamline at their respective national level, after building and strengthening the common understanding as well as the implementation of human rights in Arab countries and Europe.

So far five Dialogue meetings have been organised: the First Dialogue Meeting on 'Human Rights and Counterterrorism', which took place in place in Jordan in April 2007 and was hosted by the National Centre for Human Rights in Jordan, the second Dialogue Meeting on

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

'Non-Discrimination'. This meeting was held in Denmark in October 2007 and was hosted by the Danish Institute for Human Rights. A Third Dialogue Meeting on 'Migration and Human Rights' was held in Morocco in May 2008 and was hosted by the then Advisory Council for Human Rights , which is now called the National Human Rights Council, when its mandate has been widened in March 2011. In Morocco it was agreed that there should be a further discussion on migration and human rights, concentrating on 'Migrant Workers' Human Rights' and thus a Fourth Dialogue Meeting was held in The Hague - The Netherlands in 2009. A Fifth Dialogue Meeting on 'Women's Rights and Gender Equality' was organised in Qatar and was hosted by the National Human Rights Committee in Qatar in 2010. In Qatar the German Institute for Human Rights offered to host the sixth Dialogue Meeting on 'Torture and Rule of Law' in May 2011.

Mu'ayyad Mehyar, the Programme Manager of the AEHRD Programme at the Danish Institute for Human Rights (DIHR) explains:

- At the Dialogue Meetings, delegates present diverse perspectives on important human rights issues. In addition, the participating NHRIs prepare presentations analyzing structural and legislative human rights challenges in their home countries. In responding to presentations, other NHRIs have shared their experiences and ideas, generating many valuable recommendations for follow-up processes and actions.

He continues:

- Moreover, the dialogue meetings offer an intense examination and collective inquiry of human rights standards and norms and lead to the creation of a common understanding and agenda for follow up and implementation by member NHRIs". Mu'ayyad further explains that "the Dialogue process assists NHRIs to understand the importance and potential of their mandate as independent NHRIs and it provides analytical and strategic input as well as capacity to the members on how to act on the recommendations coming out from the Dialogue Meetings.

Revue de Presse du Conseil national des droits de l'Homme

AL BAYANE

Participation du CNDH à la 6ème rencontre du dialogue euro-arabe

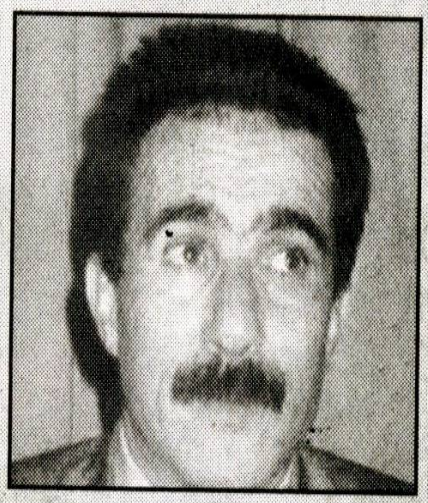

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) participera à la sixième rencontre du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'homme, qui se tiendra du 11 au 13 mai à Berlin. Le CNDH sera représenté par une délégation conduite par MM. Mohamed Sebbar, secrétaire général du Conseil et Mostafa Raissouni, conseiller du président du Conseil. Lors de cette rencontre, qui se tient sous le thème "la prévention de la torture et l'Etat de droit", les débats porteront, notamment sur la question de l'intégration des résultats du dialogue euro-arabe des institutions nationales des droits de l'homme dans les actions des organisations internationales et régionales, à travers les interventions des organisations internationales et régionales sur la torture et l'Etat de droit et sur les opportunités qu'offre le dialogue arabo-européen pour contribuer à l'enrichissement de l'agenda des droits de l'homme au niveau international et régional, indique un communiqué du Conseil.

Revue de Presse du Cons

الحياة
Du 12 au 18 05 11

معتقلو «خلية أمغالا» يطالبون اليزمي والصبار بزيارتهم

خرج المتهمون في ملف ما يعرف بـ «خلية أمكالا» عن صمتهم من خلال رسالة وجهوها إلى منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، عمل هذا الأخير على تعميمها. وتحدث المتهمون عن أن اعتقالهم تم يوم 31 أكتوبر 2010، في حين تم تقديم اعتقالهم أمام وسائل الإعلام يوم 14 يناير 2011، كما قالوا إنهم أحيلوا على الشرطة يوم 4 يناير 2011.

وزعم المتهمون أنهم تعرضوا للاختطاف قبل الإعلان رسميا عن اعتقالهم، إضافة إلى اتهامهم لأجهزة الأمن بتعرضهم للتعذيب. وكشف هؤلاء المتابعون أن ثلث المتابعين، فقط، تم الاستماع إليهم من قبل قاضي التحقيق، في حين مازال باقي المعتقلين ينتظرون الاستماع إليهم.

ودافع معتقلو «خلية أمغالا»، التي اتهمتها السلطات بإدخال أسلحة إلى المغرب وإخفائها بمنطقة عسكرية بالصحراء، عن براءتهم، كما جاء في رسالتهم، وطالبوا كلا من محمد الصبار وإدريس اليزمي بزيارتهم في السجن من أجل الاستماع إلى «الحقائق التي تخص قضية الأسلحة المزعومة التي لفقت لنفس المجموعة»، كما ورد في رسالتهم.

Revue de Presse du Conseil

الحياة
Du 12 au 18 05 11

محمد حفيظ
hafid.alhayat@yahoo.fr

على قيد الحياة

تمارة

لا يتعلق الأمر بتلك المدينة الآخذة في النمو، والتي أصبحت متنفسا سكنيا للعاصمة الرباط. كما لا يتعلق بتلك المفردة، التي يعبر بها المغربي، في لغته الدارجة المغربية، عن التعب الذي يصيبه جراء الجهد الذي يبذله من أجل كسب القوت أو إنجاز عمل ما.

لا شك أنكم عرفتم أن المقصود هو ذلك المعتقل السري، الذي اشتهر باسم المكان الذي يوجد فيه، كما هو الشأن بالنسبة لنظيراته من المعتقلات غير المأسوف عليها (تزممارت، قلعة مكونة، درب مولاي الشريف، ...). فلم تعد كلمة «تمارة» تحيل، فقط، إلى تلك المدينة الخلابة بطبيعتها النقية التي تحتضن الفارين من زحمة الرباط، بل إنها تحيل أيضا، في سياق الحديث عن حقوق الإنسان، إلى ذلك المركز الذي «يستوطن» جزءا وسط غابتها، بعيدا عن الأعين والآذان. إنه المركز التابع إلى مديرية مراقبة التراب الوطني، حيث توجد مصالحها المركزية.

ظل ملف هذا المركز مفتوحا، مثلما ظل المركز نفسه مفتوحا في وجه «ضيوفه الكرام». ولم يُكتب له أن يغلق، مثلما أغلقت تزممارت وقلعة مكونة ودرب مولاي الشريف، وأوصدت أبوابها في وجه الضيوف المحتملين.

ظلت الدولة تنفي وجود معتقل سري بمركز «الديستي». وفي المقابل، ظلت تقارير المنظمات الحقوقية الدولية والوطنية تؤكد وجود معتقل يتم فيه «إيواء» المختطفين وممارسة التعذيب عليهم فيه. الدولة تنفي دون حجة مقنعة، حيث تكتفي باجترار الكلام المكتوب عن مهام واختصاصات «الديستي» التي «لا تعتقل ولا تستنطق»، وإنما تكتفي بـ«جمع المعلومات». وفي المقابل، مرة أخرى، تستند الجمعيات الحقوقية إلى شهادات معتقلين سابقين أو حاليين ممن نزلوا «ضيوفا» على مركز «الديستي» في تمارة. شهاداتهم لم تعد، اليوم، تقتصر على رسائل مكتوبة يبعثون بها إلى المنظمات الحقوقية، بل أصبحت موثقة بالصوت والصورة، وأصبح بإمكان العالم كله أن يستمع إليها بصوت أصحابها ويتابع على المواقع الإلكترونية قسمات وجوههم وهي تتفاعل مع ما يحكونه عن فظاعات التعذيب، الذي يقولون إنهم تعرضوا له.

ينبغي أن نشير، هنا، إلى أن الأمر لا يتعلق باتهامات جديدة. فقد ظل اسم هذا المركز يثار في مختلف المناسبات الحقوقية وغير الحقوقية. وظلت الدولة مصرة على النفي، دون أن تنجح في إقناع مخاطبيها في الداخل والخارج، ودون أن تترك أي أحد يقترب من ذلك المركز «المحاصر» وسط الغابة، ودون أن تمتلك الجرأة لقبول خضوعه للتحقيق والتقصي.

> في انتظار ما ستأتي به التعديلات الدستورية، بشأن تحقيق مطلب وضع مختلف الأجهزة الأمنية تحت مراقبة الحكومة والبرلمان، فإن الأمر، الآن، بيد الملك. الملك هو الذي بإمكانه أن يتخذ قرارا من شأنه أن يوقف هذا الجدل الدائر حول مركز متهم باستمرار الاختطاف والتعذيب.

نعرف أن المغرب تمكن من إغلاق معتقلات سرية كانت قد خلفت آثارا ونذوبا على أجساد من استضيفوا فيها، ورسمت صورة سيئة لمغرب سنوات الجمر والرصاص. وهي السنوات التي كان أول التزام أخذه الملك محمد السادس على عاتقه هو التعهد بطيها. وتمكن عدد من ضحايا الاختطاف والتعذيب من زيارة تلك المعتقلات السرية للتطهر مما لصق بنفوسهم وأجسادهم داخلها.

لكن ملف «تمارة» لم يتم طيه. لقد هزم المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان. ولم يستطع رئيسه السابق أن يحرك ساكنا أمام هول ما كان يقال عن «المعتقل السري». ولا نتمنى أن ينسخ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بصلاحياته الجديدة ومسؤوليه الجدد، تجربة سابقه في التعامل مع هذا الملف.

التعامل الواجب مع الشهادات المتوالية عن الاختطاف والتعذيب يقتضي فتح تحقيق. والخوف من التحقيق هو خوف من الحقيقة. وأمام الوقوف ضد إجراء التحقيق، فإن المرجع الوحيد لن يكون سوى تلك الشهادات التي تتداولها المواقع الإلكترونية. وقبل التحقيق وبعده، يجب أن يتم إغلاق هذا المركز، بسبب ماضيه وبسبب ما يثيره حاضره.

وأنا لا أفهم هذا الإصرار على أن يظل مقر مديرية مراقبة التراب الوطني في ذلك الموقع المعزول والمدفون وسط الغابة، والبعيد عن كل الأنظار والأسماع، و«المحمي» من أية محاولة للاقتراب.

الموقع في حد ذاته شبهة. وبما أن الأمر يتعلق بمصلحة أمنية تشتغل، كما تصر الحكومة، في الضوء وتحترم القانون الذي يجرم الاختطاف والتعذيب، فلم لا تنعم هذه المصلحة «المستهدفة» بمقر في مكان بعيد عن الشبهات؟

بسبب «تمارة»، مازالت تهم الاختطاف والتعذيب تطارد مغرب اليوم. وبسبب «تمارة»، لم يسلم عهد محمد السادس من الاتهامات باستمرار الاختطاف والتعذيب. ولأن الحكومة أثبتت عجزها عن الاقتراب من «تمارة»، وفي انتظار ما ستأتي به التعديلات الدستورية، بشأن تحقيق مطلب وضع مختلف الأجهزة الأمنية تحت مراقبة الحكومة والبرلمان، فإن الأمر، الآن، بيد الملك. الملك هو الذي بإمكانه أن يتخذ قرارا من شأنه أن يوقف هذا الجدل الدائر حول مركز متهم باستمرار الاختطاف والتعذيب.

متى يتم، إذن، إغلاق هذا المركز المشبوه، وطي صفحة أخرى ظلت تشكك في القطع مع ممارسات الماضي الأليم؟

Revue de Presse de l'Homme